تغيرات الخريطة الزراعية في محافظة الفيوم في الفترة من ١٩٨٠ إلي ٢٠٢٠

(دراسة في الجغرافية الاقتصادية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب من قسم الجغرافيا

إعـــــداد

نادر صالح هاشم حتيته

معيد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفيوم

إشـــراف

أ.د عبد العزيز بلال عبد المنطلب فتحـــــــــــي عتلم

أستاذ الأراضي ورئيس شعبة التطبيقات الزراعية

بالهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء

أ.د موسي

أستاذ الجغرافيـــــا الإقتصادية

كلية الآداب، جامعـــة المنوفية

د. أحمد يونس صالـــــــــح

مدرس الجغرافيـــا الاقتصادية

كلية الآداب، جامعـــــة الفيوم

أ.د محمـــود محمد شندي

أستاذ الأر اضي والمياه

كلية الزراعـة، جامعـة الفيوم

(رحمه الله)

الفيوم ١٤٤٤ ـ ٢٠٢٢

الملخص باللغة العربية

تعد دراسة التغير في استخدامات الأرض من الدراسات المهمة في جغرافية الزراعة، إذ تلقي الضوء على أشكال التباين المكاني للغطاء الأرضي داخل المحافظة والآثار المترتبة علي هذا التباين، فهي من الظواهر المكانية التي شغلت كثيرا من الباحثين بوصفها من العوامل الرئيسة في تحديد النشاط البشري وتفاعلاته وأي تغير في هذه الاستخدمات ينشئ عنه خلل بالنظام البيئي.

وتهدف الدراسة للكشف عن التباين المكاني لاستخدام الأرض والتركيب المحصولي بمحافظة الفيوم خلال الفترة من ١٩٨٤-٢٠٢٠ وذلك من باستخدام منهجية الاستشعار عن بعد باستخدام التصنيف الموجه Supervised_Classification للمرئيات الفضائية لمحافظة الفيوم، وذلك للتعرف علي معدل التغير في مساحة استخدام الأرض والتركيب المحصولي في مراكز المحافظة، ودراسة الآثار المترتبة علي هذا التغير فضلاً عن دراسة الوضع المستقبلي للتغير في استخدام الأرض في المحافظة وذلك باستخدام الحاسوب وباستخدام مرئيات القمر الأمريكي لاندسات -٥ والمسجلة بالمستشعر (Thematic Map)، ولاندسات -٧ والمسجلة بالمستشعر (Enhanced Thematic Mapper Plus) ولاندسات -٨ والمسجلة بالمستشعر (Operational Land Imager)، لأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، وبالاعتماد علي نظام تصنيف استعمالات الغطاء الأرضي باستخدام الاستشعار من البعد ونظم المعلومات الجغرافية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تناقص واضح في مساحة الاستخدام الزراعي في المحافظة مع وجود زيادة كبيرة لمراكز العمران، ومن أهم العوامل التي أدت إلى تغير الاستخدام الزراعي في المحافظة هي زيادةعدد السكان مما زاد معه زيادة الطلب علي المساكن فضلاً عن التفتت الحيازي والاستهلاك المباشر وغير المباشر لشبكة الطرق بالمحافظة، فضلاً عن الحصة المحدودة للمحافظة من مياه الري وعدم وصولها لنهايات الترع بسبب الاستخدام غير القانوني لها في بدايات الترع، ومن ثم أصبحت المحافظة تعاني من تناقص في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ونصيب الفرد من محاصيل الحبوب الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي للمحافظة.